

قال ابو الحسن اي ان اتي بلحق كله للوقت فذلك لازم وان مضى الاجل ولم يات بغيره بقي منه ماله بالرجوع عليه بجميع حقه وان اتي به للوقت الادرها او بعد الوقت بيوم فهل يلزمه ام لا في ذلك اختلاف قال ابن يونس قال ابن حبيب قال مطرف عن مالك فيمين قال لغريمه ان عجلت لي حقي او الي شهر فلك وضبيعة كذا في جملة الوقت الادرها والمشي التافة او بعد الوقت بيوم ام يقرب ان الوضبيعة لازمة قال مطرف كقول مالك في السلم في ضحايا ابائي بها بعد ايام الاصحى بيوم لها لازمة له وان تباعد ذلك بالايام فهو صحى في قولها وبردها وبأخذ راس ماله وقال اصبح في الوضبيعة لا تلزمه اذا جاء بلحق بعد الوقت بيوم او ناقص درهم قال ابن حبيب وقول مطرف احب الي وقال عيسى في العتبية كقول اصبح ان له شرطه ابن يونس حيد لقول محمد عليه الصلاة والسلام المسلمون عند شروطهم قال ابن يونس ويدخل هذه للاختلاف في مسئلة الاصحى وما ذكره عن عيسى هو في نوازله من كتاب المديان والتقليس ونصه وسئل عن الرجل يقول لغريمه وقد حل حقه ان عجلت لي كذا او كذا من حقي فبقيته عند موضوع ان عجلته لي نقدا الساعة او الاجل يسميه فحل له نقدا والى اجل الا درهم او النصف واكثر من ذلك هل تكون الوضبيعة لازمة فقال ما اري الوضبيعة تلزمه اذا لم يجعل له جميع ذلك واري الذي له بلحق على شرطه قال محمد ابن

ابن شد هذه مسئلة يتحصل فيما اربعة اقوال احدها قوله في هذه الرواية وهو قول اصبح في الواضحة ومثله في اخر كتاب الصلح من المدونة ان الوضبيعة لا تلزمه الا ان يجعل له جميع ما شرط الي الاجل الذي سمي وهو اصح الاقوال والثاني ان الوضبيعة لازمة له بكل حال ولا ينتفع صاحب الدين بشرطه وهو قول ابن الماجشون وخو في سماع اشهب من كتاب الضحايا في الذي يسلف في ضحايا ابوي بها في الاصحى فلا ياتيه بها المسلم اليه الا بعد ذلك انه يلزمه اخذها ولا خيار له في تركها وما في السلم من المدونة في السلم بقدر على تعجيل راس المال ويتاخر التقد الى حلول الاجل بهروب من المسلم وهو عرض ان السلم لازم للمستلم اليه لا خيار له فيه والثالث ان الوضبيعة لا تلزمه الا ان ينقضي الشيء الميسر من شرطه وهو علي ماروي مطرف عن مالك في الذي يسلف في ضحايا ابان يوتي بها في الاصحى فلا ياتيه بها في الاصحى انه لا يلزمه الا ان ياتيه بها تقرب الاصحى بعد اليوم واليومين والرابع انه يلزمه من الوضبيعة بقدر ما عجل له من حقه وهذا ياتي على ما في سماع عيسى من كتاب الصدقات والعميات انتهى واقتصر في مفيد الحكام على قول عيسى الذي صححه ابن رشد وادبه اعلم **ثالث** في هذا كله اذا كان للحق حالا او حلا اجله واما اذا كان موجلا ولم يحل الاجل